



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

هيئة تدابير الصحة النباتية

الدورة الخامسة عشرة
اجتماع افتراضي، 16 و 18 مارس/آذار و 1 أبريل/نيسان 2021
الاستدامة المالية في الأجل الطويل – الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية
البند 1-13 من جدول الأعمال
من إعداد أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات

1- المعلومات الأساسية والغرض

[1] تهدف هذه الوثيقة إلى تقديم خطة مقبولة إلى الدورة الخامسة عشرة لهيئة تدابير الصحة النباتية (2021) بغية تحديد أفضل السبل لضمان موارد مستدامة "للحلّ الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية" التابع للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (الاتفاقية الدولية). ويتمثل هذا الحلّ في نظام مركزي لتسهيل تبادل الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية بين المنظمات الوطنية لوقاية النباتات، إضافةً إلى النظام الوطني العام لإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية، الذي هو بدوره نظام قائم على الإنترنت يسمح لجميع البلدان التي ليست لديها نظم خاصة بما بإنتاج وإرسال وتلقي شهادات إلكترونية للصحة النباتية بالشكل الصحيح يتم تبادلها مع المنظمات الوطنية لوقاية النباتات الأخرى المشاركة من خلال مركز إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية. وتمّ تسجيل ما مجموعه 91 بلدًا في هذا النظام. وحاليًا، يقوم تسعة وأربعون بلدًا بتبادل الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية "بشكل مباشر" كجزء من المعاملات التجارية العادية. وقد تم تبادل ما يقرب من 500 000 شهادة إلكترونية للصحة النباتية في عام 2020.

2- النقاش

[2] كما تعلم الأطراف المتعاقدة جيدًا، كان "الحلّ الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية" التابع للاتفاقية الدولية عبارة عن مبادرة اتخذتها الدورة التاسعة لهيئة تدابير الصحة النباتية (2014) للمضي قُدّمًا في تنفيذ حلّ الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية من أجل تيسير التجارة الآمنة في النباتات والمنتجات النباتية. وحظيت المراحل الأولية للمشروع بدعم من مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة ومن عدد من البلدان المانحة (آيرلندا وأستراليا وجمهورية كوريا وسويسرا وكندا والمفوضية الأوروبية ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان / منظمة وقاية النباتات في أمريكا الشمالية). وبلغ إجمالي الدعم المالي الذي تمّ تلقيه حتى الآن أكثر من 3 ملايين دولار أمريكي.

[3] وتبلغ تكاليف التشغيل السنوية الإجمالية حوالي 685 000 دولارًا أمريكيًا. وهي تشمل موارد لتغطية تكاليف موظفين اثنين من الفئة الفنية. وتحتوي ميزانية الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات حاليًا على موارد كافية مخصصة للشهادات الإلكترونية للصحة النباتية لتغطية النفقات حتى نهاية عام 2022. ومع أنّ بعض الجهات المانحة السابقة قد أشارت إلى أنّها ستواصل توفير الموارد لدعم العمليات الجارية "للحلّ الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية"، لا توجد قواعد أو متطلبات أو آليات صارمة وسريعة في إطار الاتفاقية الدولية لضمان التمويل المستدام "للحلّ الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية".

[4] وعُقدت عدة مناقشات خلال السنوات القليلة الماضية، مع التركيز على كيفية توفير الدعم المالي "للحلّ الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية". وقد تمّ تقديم عدد من الاقتراحات المعقولة التي قد يكون تنفيذ بعضها أكثر صعوبة من البعض الآخر. وتشمل هذه الاقتراحات ما يلي (مع إيجابيات وسلبيات كلّ اقتراح):

(1) فرض رسوم ثابتة لكلّ شهادة من شهادات الصحة النباتية، واجبة الدفع إلى أمانة الاتفاقية الدولية من قبل الطرف المتعاقد لصيانة النظام وتشغيله (من 0.05 دولارات أمريكية إلى 1.00 دولار أمريكي لكلّ شهادة إلكترونية للصحة النباتية)

– الإيجابيات: سيوفر هذا الخيار دخلاً ثابتًا ومستدامًا. وسيتم توزيع التكاليف بدقة وفقًا للاستخدام.

- **السلبيات:** يجب أن تُحدّد البلدان كيفية دفع الرسوم لكل شهادة. وهذا قد يشمل استخدام الأموال العامة أو استرداد التكاليف من المصدرين أو من مستخدمي القطاع. وبعض البلدان ليست لديها حاليًا آلية لاسترداد تكاليف إصدار شهادات الصحة النباتية. لذلك، قد تكون هناك حاجة إلى وضع تشريعات جديدة تسمح باسترداد التكاليف في حال عدم توافر موارد الحكومات. ويمكن للبلدان التي تفرض حاليًا رسومًا على المصدرين لقاء الحصول على شهادات الصحة النباتية أن تستمر في القيام بذلك، وأن تُدمج رسوم إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية في رسوم إصدار شهادات الصحة النباتية الحالية. وقد يكون تحصيل الرسوم على كل شهادة معقدًا إداريًا وغير فعال، خاصة إذا كانت هذه الرسوم منخفضة للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر المنظمات المهنية التي تمثل عدة قطاعات أنه ليس من المناسب أن تضع الاتفاقية الدولية رسومًا أو معايير لمشاركة البيانات المنقولة على شهادات الصحة النباتية، الورقية أو الإلكترونية. ويعتقد هذا القطاع أنه لا ينبغي أن يكون لدى الاتفاقية الدولية أو أي طرف ثالث القدرة على فرض رسوم على الوصول إلى المعلومات التي تؤثر على التجارة والتي قد تستوجب الحصول على شهادة للصحة النباتية.

(2) **رسوم شهرية:** تُفرض على الأطراف المتعاقدة التي تستخدم "الحل الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية" بناءً على عدد من العوامل مثل حالة تطوّر البلد، والدخل القومي الإجمالي، وعدد السكان، وحجم الاستخدام، والقدرة الإجمالية على الدفع.

- يمكن تحديد هذه الرسوم على أساس المساهمات السنوية في الميزانية التشغيلية الإجمالية للأمم المتحدة مع إدخال تعديلات على المساهمات الترتيبية بحسب حجم الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية المرسلّة والمستلمة. ومن المثير للاهتمام أنّ مساهمات الولايات المتحدة الأمريكية المقدمة لإصدار شهادات الإلكترونية للصحة النباتية في السنوات القليلة الماضية والبالغة 150 000 دولار أمريكي تعادل تقريبًا 22 في المائة من ميزانية إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية، وبالكاد تُعادل أيضاً مساهمات الولايات المتحدة الأمريكية في الميزانية التشغيلية للأمم المتحدة (والبالغة 22 في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، تسهم البلدان العشرون الأولى بنسبة 83.78 في المائة في الميزانية التشغيلية للأمم المتحدة بينما تسهم البلدان المتبقية البالغ عددها 173 بلدًا بنسبة 16.22 في المائة فقط. (وبالنسبة إلى حلّ الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية كما هو مذكور أعلاه، دعمت ثمانية بلدان فقط هذا الحلّ في السنوات الأخيرة). ويجب أن يكون جميع المستخدمين تقريبًا في الدول المتعاقدة في الاتفاقية الدولية على استعداد لتخصيص موارد لاستخدام "الحلّ الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية".

- **الإيجابيات:** على غرار الخيار رقم 1 أعلاه، سيوفر الخيار رقم 2 تدفقًا مضمونًا للدخل، وستكون إدارة النظام أبسط بكثير وأقل كلفة من الخيار رقم 1. وإنّ استخدام منظومة الأمم المتحدة كنقطة انطلاق لترجيح المساهمات يعترف بقدرة البلدان الأكثر تقدمًا على دفع نسبة أكبر من التكاليف الإجمالية. ويمكن تحديد الرسوم بطريقة تتيح للبلدان الأقل نموًا إمكانية الوصول إلى النظام مجانًا، بينما تُقدّم البلدان النامية الأخرى الحد الأدنى من المدفوعات (على سبيل المثال، استنادًا إلى معادلة الأمم المتحدة، قد يتعيّن على المغرب، بوصفه بلدًا يستخدم "الحلّ الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية" دفع مبلغ قدره 3 425 دولارًا أمريكيًا سنويًا فقط لقاء استخدام هذا الحلّ).

– **السلبيات:** يجب إنشاء وإدارة عمليات إعداد الفواتير الخاصة بتحصيل الرسوم، ما قد يؤدي إلى تكاليف عامة إدارية إضافية. ويمكن إشراك مكتب الأمم المتحدة لخدمة المشاريع (لقاء رسم) لإدارة الجوانب المالية لهذا النهج (والنهج الأخرى التي تمت مناقشتها في هذه الوثيقة).

(3) **الرسم السنوي:** تُفرض على الأطراف المتعاقدة التي تستخدم "الحلّ الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية" استناداً إلى عدد من العوامل مثل حالة تنمية البلد، والدخل القومي الإجمالي، والسكان، وحجم الاستخدام، والقدرة الإجمالية على الدفع.

– على غرار النهج السابق، يفترض هذا النموذج أنّه سيكون من المستصوب وضع نظام قياسي لإصدار الفواتير. ومن المحتمل أن تكون كلفة تشغيل حلّ الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية ثابتة نسبياً من شهر إلى آخر، لكن مع إمكانية أن يختلف عدد الشهادات التي يتم تبادلها من شهر إلى آخر بشكل كبير بسبب العوامل الموسمية. لذلك تم اقتراح إصدار فواتير سنوية. وسيتم حساب مكّون الحجم الخاص بالرسوم بناءً على استخدام العام السابق بدلاً من محاولة التنبؤ باستخدام المستقبل.

– **الإيجابيات:** سيوفّر هذا الخيار تدفقاً مضموناً للدخل. وتُعدّ إدارته أبسط وتكاليفه العامة أقل من تكاليف الخيارين رقم 1 و2. ويزيل هذا الخيار التقلبات الموسمية في التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تطبيقه على المنظمات الدولية الأخرى (على سبيل المثال: المنظمة العالمية لصحة الحيوان) إذا أرادت استخدام "الحلّ الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية" لتبادل شهادات أخرى.

– **السلبيات:** قد تفضّل بعض الأطراف المتعاقدة استلام فاتورة شهرية أقل كلفة وأكثر تواتراً بدلاً من فاتورة سنوية واحدة. وعلى غرار الخيارين رقم 1 و2، سيتطلب ذلك اتباع عمليات إدارية معقدة لتحديد الرسوم وإدارة الفواتير واستلام المدفوعات.

وبالنسبة إلى الخيارات رقم 1 و2 و3:

(أ) سيتعين اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان يمكن إعفاء البلدان الأقل نمواً أو البلدان التي تستخدم "الحلّ الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية" استخداماً قليلاً للغاية من دفع الرسوم. ويمكن أن يؤدي إعفاء البلدان ذات الاستخدام المنخفض إلى تبسيط الإدارة بشكل كبير وإلى السماح للبلدان النامية باستيعاب الحلّ سريعاً من دون فرض تكاليف إضافية كبيرة على البلدان ذات مستويات الاستخدام العالية. ويجب تحديد عتبات الأحجام المناسبة. وقد تُسبب عملية إنشاء هذه الأحجام ومن سيكون مسؤولاً عن تحديدها مشاكل.

(ب) وسيتعين أيضاً اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان يجب أن يعتمد التسعير على جميع المعاملات من خلال "الحلّ الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية" (المعاملات الواردة (الاستيراد) والمعاملات الخارجة (التصدير))، أو المعاملات الخارجة (التصدير) فقط. وحالياً، تتحمل مسؤولية الدولة المصدرة أو المصدر تكاليف إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية.

(ج) وقد تكون هناك حاجة إلى فترة انتقالية تتراوح بين سنة وستين بالنسبة إلى البلدان التي تحتاج إلى إنشاء نظام تمويل أو نظام لاسترداد التكاليف.

(د) وسيتم اتخاذ قرار بشأن العواقب المحتملة (على سبيل المثال: سحب الوصول إلى النظام) إذا تخلت البلدان عن دفع الرسوم مقابل استخدامها "الحلّ الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية". ولا يزال بإمكان البلدان التي تُواجه هذه الحالة إصدار الشهادات الورقية للصحة النباتية. وقد يكون هذا الأمر مثيّرًا للجدل للغاية فيؤثر بشكل غير متناسب على البلدان/الصناعات، مما يهدد أيضًا حياد "الحلّ الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية" التابع للاتفاقية الدولية ويجعل التدريب الإلكتروني بأكمله موضع نقاش: فما الذي قد يُشجّع البلدان على الانضمام إلى عملية "إلكترونية" تجعلها معرضة لخطر فرض عقوبات، في حين أنّ الخيار الورقي يوفر التزامًا أوضح بكثير ويجنبها أيّ عقوبات.

(4) الاتفاقات الخاصة بالمساهمات الطوعية الممتدة على عدة سنوات التي تُقدمها الحكومات الوطنية والمنظمات المانحة والمنظمات الصناعية (غير الشركات الفردية)

- **الإيجابيات:** يُعدّ هذا الخيار شبيهًا بالوضع الحالي، حيث تُقدّم الأطراف المتعاقدة والمنظمات المانحة تبرعات. وستؤدي إضافة قدرة منظمات الصناعة على تقديم مساهمات إلى زيادة مصادر التمويل المحتملة. ويُعدّ هذا الخيار أبسط إداريًا لتلقي الأموال وإدارتها. وهو سهل التنفيذ والرصد والصيانة. ويمكن أن يؤدي الالتزام الخطي إلى مساءلة البلدان والجهات المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضًا موازنة هذا النظام مع نظام من نوع الاقتراح رقم 2. وهو أيضًا صالح قانونيًا بموجب قواعد منظمة الأغذية والزراعة.
- **السلبيات:** يُعدّ التمويل غير كافٍ حاليًا لدعم العمليات الطويلة الأجل. ولا توجد ضمانات بأن التمويل الكافي سيكون متاحًا على المدى الطويل. وستحتاج الأطراف المتعاقدة الأخرى والجهات المانحة الجديدة إلى زيادة الموارد المستدامة والالتزام بها. ولا يسمح هذا الخيار بإجراء العمليات وبالتخطيط على نحو مستمر بسبب عدم وجود التزامات قانونية من جانب الأطراف المتعاقدة أو منظمات القطاع الخاص في ما يتعلق بالمساهمات المستدامة. وتُشير الطبيعة الطوعية للاتفاقات إلى أنّ البلدان ليست مخولة بتوفير الموارد، وتقودنا إلى التساؤل عما ما يجب القيام به في حال عدم وفاء بلد ما بالتزاماته. وقد يؤدي عدم الالتزام بتوفير الموارد إلى نقص محتمل في التمويل.

(5) تقوم منظمة الأغذية والزراعة بتغطية جميع التكاليف التشغيلية في سياق الأعمال المعتادة للمنظمة.

- **الإيجابيات:** يُلغي هذا الاقتراح الحاجة إلى قيام الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الدولية بتقديم الموارد اللازمة مباشرة إلى أمانة الاتفاقية الدولية. وهو يُحافظ على الحيادية والوصول غير المتحيز وغير التفضيلي إلى معلومات الصحة النباتية لجميع الأطراف المعنية. وتحفظ المنظمات الوطنية لوقاية النباتات/السلطات المختصة التي تصدر وتتلقى الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية بالسيطرة الكاملة على التكاليف بالإضافة إلى إدارة عملية إصدار هذه الشهادات. وهو يضمن أيضًا الاستدامة على المدى الطويل (بافتراض أنّه سيصبح بنديًا ثابتًا في الميزانية التشغيلية للمنظمة).
- **السلبيات:** يتطلب هذا الاقتراح موافقة مجلس المنظمة. ويتطلب ضغطًا فاعلاً من قِبل الأطراف المتعاقدة من خلال ممثلها لدى المنظمة، وكذلك ممارسة الضغط في البلدان منفردة لضمان التوافق مع الأهداف والغايات الوطنية لعمليات المنظمة. ولم تُعط الأطراف المتعاقدة الانطباع خلال السنوات الماضية بأنها مستعدة أو مؤثرة بدرجة كافية للحصول على دعمٍ لهذا النوع من النهج في الماضي. وسيكون هذا الخيار خيارًا تمويليًا

أقل مرونة حيث سيكون حجم التمويل المتاح محدودًا ويمكن تغييره من خلال عمليات ميزانية المنظمة كل عام.

(6) فرض رسوم على حصول شركات سلسلة الكتل و/ أو الصناعات الخاصة على خدمات "قناة" إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية.

- الإيجابيات: لا حاجة إلى توفير موارد من قبل أي من الأطراف المتعاقدة أو من مخصصات مباشرة في ميزانية المنظمة. ويمكن أن يوفر هذا الخيار أيضًا موارد تقنية إضافية إذا تم تنفيذه من خلال نهج "الشراكة".
- السلبيات: لم يظهر القطاع أي ميل لتقديم أي إضافات بخلاف المشورة الشفهية/ المكتوبة، وممارسة الضغط على المستوى الوطني حتى تنضم المنظمات الوطنية لوقاية النباتات إلى "الحل" الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية". وقد لا يكون إنشاء نظام لإعداد والحفاظ على نظام الفواتير للقطاع الخاص قانونيًا بموجب قواعد الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة، وإذا أمكن، سيتطلب نهجًا ماليًا ومحاسبيًا مختلفًا تمامًا. ويجب أن تبني الأطراف المتعاقدة والقطاع درجة عالية من الثقة في ما بينها لضمان الأداء السلس والفعال لمثل هذا النظام. وثمة مصدر قلق آخر هو ما إذا كانت تلك الصناعات التي تتمتع بقدرة مالية أكبر تحصل على وصول أفضل أو تمكنت من فرض شروط خاصة بالاستخدام والجوانب التشغيلية للشهادات الإلكترونية للصحة النباتية لأنها تقدم مساهمات مالية لتحسين النظام؟ وبالإضافة إلى ذلك، هل يُشير هذا الخيار ضمناً إلى إمكانية تأجير "الحل" الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية" أو بعض جوانبه؟ ولعل الأهم من ذلك هو أنّ "الحل" الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية" يدعم تقديم ضمانات حكومية رسمية للحكومة بطريقة تقلل بشكل كبير من قدرة الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على التحايل أو إنتاج شهادات مزورة. ويمكن اعتبار المشاركة المباشرة للقطاع الخاص في تمويل النظام أو تصميمه أو تشغيله بمثابة تهديد، وبالتالي قد يُنظر إليها على أنّها غير مناسبة.

(7) إنشاء اتحاد بين الحكومة / القطاع الخاص (بما في ذلك المنظمات الدولية الأخرى المهتمة و / أو المشاركة في مركز إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية لتبادل شهاداتها) يتولى إدارة آلية تمويل واحدة وتطويرها.

- الإيجابيات: سيكون هذا المفهوم مفهومًا جديدًا وربما يكون مشابهاً لنظام النقل البري الدولي، ولكنه سيثبت أيضًا، في حال نجاحه، قدرة الحكومة والصناعة على العمل معًا بنجاح. وتقع مسؤولية تطوير نظام الإدارة المالية للشهادات الإلكترونية للصحة النباتية، على عاتق الاتحاد وليس أمانة الاتفاقية الدولية أو المنظمة. وقد يضمن الجمع بين الحكومة والصناعة الحصول على موارد مستدامة على المدى الطويل وانضمام جميع القطاعات المهتمة بمواصلة العمليات.
- السلبيات: قد يحتاج تنفيذ هذا الخيار إلى وقت أطول بكثير. ويتطلب إنشاء الإطار القانوني، وتحديد هيكل ومسؤوليات الاتحاد إجراء مداولات مفصلة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتغلب الأطراف المتعاقدة والشركات التجارية على انعدام الثقة السائد بينها لضمان الأداء السلس والفعال لمثل هذا النظام. وكما هو مذكور أعلاه، قد تعني الطبيعة الحكومية للضمانات المقدمة من خلال "الحل" الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية" أنّه من غير المناسب أن يشارك القطاع الخاص بشكل مباشر، لا سيما في وظيفتي الحوكمة أو الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، لدى ممثلي الصناعة أيضًا قناعة راسخة بأنّ الكيان الذي يقوم

بتشغيل "الحلّ الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية"، سواء كان مركز الأمم المتحدة للتجارة الدولية أو الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، لا ينبغي أن يُمَوَّل مباشرة من قِبَل الجهات التجارية / المشغلين التجاريين الذين قد يحتاجون إلى الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية، والذين يستفيدون من "الحلّ الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية" التابع للاتفاقية الدولية.

[5] وتقدم المناقشة السابقة وصفاً موجزاً للنتائج الأكثر قابلية للتطبيق من أجل تحقيق الاستدامة الطويلة الأجل "للحلّ الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية" التابع للاتفاقية الدولية. وتتطلب الدراسة المعمقة لهذه الخيارات مزيداً من التحقيق في طابعها العملي والقبول بها قبل أن يُطلب من هيئة تدابير الصحة النباتية إجراء التفضيل النهائي بشأنها. وقد تكون بعض الاقتراحات ببساطة غير عملية أو معقدة للغاية وقد تستغرق وقتاً طويلاً. أمّا الخيار رقم 6 الذي ينصّ على فرض رسوم على شركات سلسلة الكتل للحصول على نسخ من شهادات الصحة النباتية فسيكون إشكاليًا لأنه سيتطلب تغيير طريقة تعامل أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، بوصفها صاحبة "الحلّ الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية"، مع الشؤون المالية، إن كان ذلك الأمر قانونيًا أصلاً. وبالإضافة إلى ذلك، ستتغير الأمور بالضرورة إذا أرادت منظمات أخرى، مثل المنظمة العالمية لصحة الحيوان أو الدستور الغذائي، استخدام "الحلّ الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية" لتحويله إلى حل إلكتروني لإصدار شهادات تدابير الصحة والصحة النباتية. وقد لا تكون هيئة تدابير الصحة النباتية على استعداد للاعتماد بشكل كبير على القطاع الخاص.

[6] ولذلك، يُطلب من هيئة تدابير الصحة النباتية تقليل عدد خيارات التمويل المستدام "للحلّ الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية" إلى ثلاثة خيارات كحدّ أقصى، والتي يمكن بعد ذلك استكشافها بشكل معمق من قِبَل مجموعة عمل مصغّرة تضمّ كلا الرئيسين المشاركين للمجموعة الاستشارية الخاصة بالقطاع والتي ستوجه إليها الدعوة للمشاركة (وترفع تقاريرها إلى المجموعة التوجيهية المعنية بالشهادات الإلكترونية للصحة النباتية) وتوكل إليها مهمة محددة تقضي بإعداد وتقديم وثيقة قرار إلى الدورة السادسة عشرة لهيئة تدابير الصحة النباتية (2022). وتمّ اقتراح الخطوات التالية لتمكين الدورة السادسة عشرة للهيئة (2022) من اتخاذ قرار بشأن الخيار المناسب لتمويل إصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية على نحو مستدام:

(1) في شهر مارس/ آذار 2021: تدرس هيئة تدابير الصحة النباتية في دورتها الخامسة عشرة (2021) الخيارات المذكورة أعلاه، وتختار أفضل ثلاثة خيارات، وتُشكّل مجموعة عمل مصغّرة مكونة من الشركاء الحكوميين والصناعيين لمواصلة استكشاف الخيارات المتبقية بهدف تقديم اقتراح نهائي كمسار للمضي قدماً من أجل توفير التمويل المستدام "للحلّ الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية" وعرض هذا الاقتراح على الدورة السادسة عشرة لهيئة تدابير الصحة النباتية (2020).

(2) من شهر أبريل/ نيسان إلى شهر سبتمبر/ أيلول 2021: تقوم مجموعة العمل المصغّرة المكوّنة من الشركاء الحكوميين والصناعيين بتقييم الخيارات المتبقية من منظور الإيجابيات والسلبيات، بمساعدة مكتب الأمم المتحدة للخدمات المشاريع وإدارة الشؤون القانونية في منظمة الأغذية والزراعة، وتقوم بإعداد وثيقة تتضمن نتائج عملية التقييم لعرضها على اجتماع مجموعة التخطيط الاستراتيجي في خريف عام 2021.

(3) من شهر أكتوبر/ تشرين الأول إلى شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2021: تستعرض مجموعة التخطيط الاستراتيجي الوثيقة التي قدمتها مجموعة العمل المصغّرة والمتضمنة لإيجابيات وسلبيات كلّ خيار، وتقدم التعليقات والمدخلات والتوجيهات الإضافية بشأن الخطوات المقبلة للاقتراح. وربما قد تدعو إلى اختيار خيار محدد.

(4) من شهر نوفمبر / تشرين الثاني 2021 إلى شهر يناير / كانون الثاني 2022: تقوم مجموعة العمل المصغرة بتعديل الوثيقة لعرضها على هيئة تدابير الصحة النباتية، مع تقديم التوصية النهائية بشأن التمويل المستدام "للحلّ الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية" التابع للاتفاقية الدولية.

(5) من شهر مارس / آذار إلى شهر أبريل / نيسان 2022: تستعرض الدورة السادسة عشرة لهيئة تدابير الصحة النباتية (2022) الوثيقة المتعلقة بالنتائج المستدامة وتتخذ قرارًا بشأن النهج الذي يجب اتباعه. ويفحص كلٌّ من المجموعة التوجيهية المعنية "بالحلّ الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية" التابع للاتفاقية الدولية ومكتب هيئة تدابير الصحة النباتية حالة تمويل الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية ودرجة تعقيد الخيار بغية تحديد فترة انتقالية مناسبة وخطّة عمل لتنفيذ نهج التمويل المستدام.

(6) في الربع الأول من عام 2023: يتم إنشاء آلية التمويل المستدام "للحلّ الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية" التابعة للاتفاقية الدولية، أو إذا وافقت هيئة تدابير الصحة النباتية على خيار أكثر صعوبة، قد يتم تحديد فترة انتقالية تتطلب مساهمات إضافية من الجهات المانحة خلال فترة محددة.

[7] إنّ الدورة الخامسة عشرة لهيئة تدابير الصحة النباتية مدعوة إلى القيام بما يلي:

- (1) مراجعة الخيارات المعروضة في هذه الوثيقة،
- (2) وتحديد خيارين أو ثلاثة خيارات مفضلة للنظر فيها بالتفصيل،
- (3) والموافقة على إنشاء مجموعة عمل مصغرة مكونة من الشركاء الحكوميين والصناعيين، ترفع تقاريرها إلى اللجنة التوجيهية المعنية بالشهادات الإلكترونية للصحة النباتية،
- (4) وتوجيه مجموعة العمل المصغرة لإجراء تقييم شامل للخيارات المتبقية باتباع العملية الموضحة أعلاه، وإعداد وثيقة القرارات النهائية بشأن التمويل المستدام "للحلّ الخاص بإصدار الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية" بغية عرضها على الدورة السادسة عشرة لهيئة تدابير الصحة النباتية (2022).